

الفصل بين المتلازمين في النحو العربي

أ. عبد الله علي الشكري

كلية التربية - جامعة مصراتة

المقدمة

إنَّ الناظر إلى الأساليب العربية يجد أن هناك ثوابت، يؤسس على مقتضاها بناء الجملة المفيدة، فأصبح الدارس للغتنا يعرف بالضرورة أن لكل فعل فاعل، ولكل مبتدأ خبر يكون ظاهراً أو مقدراً، ولكل موصول صلة، ولكل مضاف مضاف إليه، فمثل هذه التراكيب، كالفعل والفاعل، والمبتدأ أو الخبر وغيرها، سميتها (متلازمات)؛ لأنه تربط بين أجزائها صلوات قوية، حيث يستحيل حذف أحد أجزائها؛ لأنه ركن أساسي في الجملة، أو فصله عن جزئه المكمل له إلا إذا قوي الدليل.

ولم يتعرض كثير من علماء النحو لهذه الظاهرة - ظاهرة الفصل - مقتصرين على الفصل بين المتضامين؛ إلا الإمام (أبو الفتح بن جني)؛ فقد ذكر ذلك في خصائصه، مبيناً مسوغ الفصل بين المتلازمين من عدمه، ويسمي ذلك الفصل أو الفرق بمعنى واحد، فقال: "وأما الفروق والفصول فمعلومة للواقع...، فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي...، ألا تري إلى جواز الفصل بينهما بالظرف، نحو قولك: كان فيك زيدٌ راغباً...؟، وعلى الجملة فكلما ازداد الجزاء اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما"⁽¹⁾.

وأما الفواصل - وهي المفردات التي تفصل بين المتلازمين - فلم تكن محددة بحيث لا يتجاوزها العد، وإنما تأتي كثير من المفردات فاصلة بين المتلازمين، إلا أن أكثرها وجوداً واستعمالاً الظرف والجار والمجرور، فالمفعول به، ثم تأتي الفواصل الأخرى على غير ترتيب، مثل: القسم، والنداء. وفي كثير من النصوص تتعدد الفواصل في النص الواحد، وهذا البحث هو دراسة لهذه الظاهرة وصفاً وتحليلاً، فجاء - بعد المقدمة - في تمهيد وستة مباحث، رتبها حسب كثرة ما ورد فيها، ثم الخاتمة، وتفصيلها في الآتي:

التمهيد: يتضمن الحديث عن ظاهرة الفصل بين المتلازمين نحوياً.

المبحث الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(1) الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية بمصر، (د.ت)، 66/2.

المبحث الثاني: الفصل بين الموصول والصلة.

المبحث الثالث: الفصل بين الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) وأسمائها.

المبحث الرابع: الفصل بين الفعل والفاعل.

المبحث الخامس: الفصل بين حرف العطف والمعطوف.

المبحث السادس: الفصل بين الحروف الناسخة (إن وأخواتها) وأسمائها.

ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج

التمهيد

لم يرد مصطلح الفصل بين المتلازمين كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والموصول والصلة، وبين نواسخ الجملة الإسمية وأسمائها، إلا في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فإذا وقع شيء بينهما فهذا هو الفاصل، واعتبروه فاصلاً؛ لشدة الصلة بين المضاف والمضاف إليه، وحدث حول هذه المسألة جدل كبير بين المدرستين (مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة)؛ فمنهم من أنكر الفصل إلا في حدود ضيقه، كالضرورات، ومنهم من توسع، بناء على تأويلهم كثيراً من الشواهد.

وإذا كان مانعو الفصل بين المضاف والمضاف إليه يعللون سبب منعهم بشدة الاتصال بين الجزأين، حتى كأنهما جزء واحد، وشدة الاتصال بين الجزأين إذا كانت هي المانع للفصل بينهما فهذا الحكم يصدق على كثير من التراكيب الأخرى، غير المضاف والمضاف إليه، فالاتصال شديد بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، والموصول وصلته، وغيرها كثير، فإذا وقع شيء بين جزئيهما فهو فاصل، وكثير من المفردات تفصل بين جزئيهما كل متلازمين، وإن لم تتخذ اسم (الفصل). وتكون أحياناً بسبب تقديم كلمة على كلمة، نحو: تقديم المفعول به في الفعل المتعدي، على الفاعل، فيفصل بين الفعل وفاعله، أو لغرض تقوية المعنى، كإقحام القسم بين المتلازمين، أو لضرورة، وغير ذلك مما سيأتي مفصلاً.

والفصل خلاف الأصل، وهو أمر طارئ؛ ولذلك لا بد من بيان بعض الضوابط المستنبطة من الشواهد التي وقع فيها الفصل، وهي المستدل بها على هذه الظاهرة؛ كتحديد ما يقع فيه الفصل من الجمل والتراكيب، وبيان ما يقع به الفصل بين المتلازمين، وما اتفق فيه العلماء، وما اختلفوا فيه من الفواصل.

المبحث الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

إن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ذات الجزأين، وكل منهما وطيد الصلة بالآخر، والمضاف إليه من تمام المضاف، وعلى هذا فالقياس يقتضي عدم الفصل بينهما إلا على سبيل

الضرورة، وقد نقل ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين، وعلى الرغم من اتفاقهما على جواز الفصل بين المتضايقين؛ إلا أنهما اختلفا في تعدد الفواصل، ففي حين يمنع البصريون الفصل بين المتضايقين بغير الظرف والجار والمجرور، يميز الكوفيون الفصل بغيرهما، ولعل منع البصريين جميع الفواصل عدا الظرف والجار والمجرور، على اعتبار شدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، و"إنما قلنا: إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر"⁽¹⁾، فحسب.

وهناك خلاف آخر بين النحاة فيما إذا كان الفصل جائزاً على إطلاقه، أم يختص بالضرورة فقط، فمن النحاة من يميز الفصل في ضرورة الشعر والاختيار، ومنهم من لا يميز ذلك إلا في الضرورة، قال ابن هشام: "زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايقين إلا في الشعر"⁽²⁾، ولكن المتتبع لأساليب العرب في لغتها يجد كثيراً من هذه الأساليب تخالف هذا الأصل، وهو الفصل في الضرورة، وأن يكون الفاصل ظرفاً أو جارياً أو مجروراً، ولكن كيف نوفق بين منع الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، وإجازة الفصل بغيرهما، كما ورد به كثير من الشواهد - كما سيأتي -؟ ولعل التوفيق بين الرأيين أن المنع هو بالنظر إلى الغالب في تراكيب اللغة، وشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه، في حين توسع الكثيرون في تعدد الفواصل، محتكمين إلى الشواهد، وما يطرأ على الأصل من تغيرات لا تحط من قيمة المعنى، بل قد تقويه أحياناً.

وفيما اتفق فيه العلماء يكون المقدم من هذه الفواصل هو الظرف والجار والمجرور، وقد فُصل بالظرف كما في قول (عمرو بن قميئة):

لما رأت ساتيما استعبرت *** لله درُّ اليوم من لامها⁽³⁾

ففصل بين المضاف وهو (درُّ) والمضاف إليه وهو (مَنْ) بالظرف وهو (اليوم)، وكقول الشاعر:

كما حُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً *** يهوديِّ يقارب أو يزيل⁽⁴⁾

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن مُجَدِّد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين عبدالحاميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط(4)، 1380هـ-1961م، 436/2.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف: جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: مُجَدِّد محيي الدين عبدالحاميد، دار الطلائع، 2004م، 151/3.

(3) خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام مُجَدِّد هارون، ط(4)، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1427هـ-2006م، 415/4، الشاهد رقم (319).

(4) أوضح المسالك 1/149، الشاهد رقم (358).

ففصل بالظرف (يوماً) بين المضاف وهو (بكفّ) والمضاف إليه وهو (يهوديّ)، و"معلوم أن هذا الظرف أجنبي من المضاف إليه؛ لأنه لم يتعلق به"⁽¹⁾.

والفصل بالظرف لا يقتصر على الشعر، بل جاء في الاختيار، نحو قولهم: "ترك يوماً نفسك وهوها"⁽²⁾، المضاف هنا هو المصدر (ترك) والمضاف إليه (نفسك) وهو فاعل المصدر، وقد فصل بينهما بالظرف (يوماً).

وأما الفصل بين الجار والمجرور فشواهده كثيرة، ونكتفي بأمثلة منها كما اكتفينا بما ورد في الظرف؛ خشية الإطالة، فمنها قول الشاعر:

كأنَّ أصوات منْ إِيغاهنَّ *** بنا أواخر الميس إنقاض الفراريج⁽³⁾

فقد فصل لضرورة الشعر بين المتضايين، أي: (كأنَّ أصوات أواخر الميس من إِيغاهن بنا إنقاض الفراريج)، فالمضاف هو: (أصوات)، والمضاف إليه (أواخر الميس)، ففصل بالجار والمجرور وهو (من إِيغاهن).

ومن الفصل بالجار والمجرور قول الشاعر:

لأنْت معتادٌ في الهيجا مصابرةٌ *** (4)

فقد فصل بين المضاف وهو (معتادٌ) وبين المضاف إليه وهو (مصابرةٌ) بالجار والمجرور وهما (في الهيجا)، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، أي: (لأنْت معتادٌ مصابرةٌ في الهيجا)، فالفصل بالظرف والجار والمجرور بين المضاف والمضاف إليه مما اتفق النحاة على جوازه بدون خلاف، وتبقى الفواصل الأخرى محل خلاف، ولكن الاحتكام إلى الشواهد يؤيد تعدد الفواصل، دون الاقتصار على الظرف والجار والمجرور، ولسنا بصدد تفصيل الخلاف بين المانعين والمجوزين⁽⁵⁾، وما يهمنا هنا هو ثبوت الفصل بين المتضايين بغير الظرف والجار والمجرور، بغض النظر عن يتوسع في ذلك، وعن يضيّق.

ومما جاء فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه:

الفصل بالمفعول به، وقد جاء في الشعر وفي النثر. ومنه في الشعر قول الشاعر:

(1) ينظر: هامش أوضح المسالك 159/1.

(2) أوضح المسالك 153/1.

(3) خزانة الأدب 108/4، الشاهد رقم (269).

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان مجّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(1)،

1418هـ-1998م، 1842/4، وصدر البيت: (فرشني بخير لا أكوننّ ومدحتي). ينظر: هامش ارتشاف الضرب 1842/4.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 436/2.

فززجتها بمزجة *** زَجَّ القلوصَ أبي فرادة⁽¹⁾

فقد فصل بين المضاف (زج) وبين المضاف إليه، وهو (أبي) بالمفعول به وهو (القلوص)، وكذلك قول الشاعر:

تنفي يداها الحصي في كل هاجرة *** نفي الدراهم تنقاد الصياريف⁽²⁾

وهنا - أيضاً - فصل بالمفعول به وهو (الدراهم) بين المضاف، وهو (نفي) والمضاف إليه وهو: (تنقاد)، و(نفي) مصدر مضاف إلى فاعله. ومنه - أيضاً - قول الشاعر:

حملت إليه من لساني حديقةً *** شفاها الحِجَا سَقِيَّ الرياضِ السحائبِ⁽³⁾

فقد فصل بالمفعول به وهو (الرياض) بين المضاف وهو (سَقِيَّ) والمضاف إليه وهو (السحائب). ومن ذلك قول الشاعر:

... .. فسقناهم سوق البُعَاتِ الأجادِلِ⁽⁴⁾

وهنا فصل بين المضاف (سوق) والمضاف إليه (الأجادل) بالمفعول به (البُعَات).

وجاء الفصل بالمفعول به في غير الشعر، كقراءة ابن عامر: ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [سورة الأنعام آية 137]، حيث فصل المضاف وهو (قتل) - بضم اللام - والمضاف إليه وهو (شركائهم) - بكسر الهمزة - بالمفعول به وهو (أولادهم) - بفتح الدال⁽⁵⁾ -.

هذا وقد "يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني،

كقراءة بعضهم: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدِّهِ ﴾ رُسُلَهُ ﴾ [سورة إبراهيم آية 47]⁽⁶⁾.

فقد فصل بين المضاف وهو اسم الفاعل (مخلف) وبين المضاف إليه وهو (رسله) - بكسر اللام - وهو المفعول الأول ل(مخلف) بالمفعول الثاني وهو (وعده) - بفتح الدال -.

(1) خزنة الأدب، 415/4، الشاهد رقم: 319.

(2) خزنة الأدب، 426/4، الشاهد رقم: 320.

(3) ارتشاف الضرب 1845/4.

(4) أوضح المسالك 152/3، الشاهد رقم (303).

(5) البصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة، فقالوا: "إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبة بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو". الإنصاف في مسائل الخلاف 436/2.

(6) أوضح المسالك 154/1.

وجاء المضاف اسم فاعل - أيضاً - مفصلاً في قول الشاعر:

... .. * ** وسواك مانع فضله المحتاج⁽¹⁾

فقد فصل بين المضاف، وهو اسم الفاعل (مانع)، وفعله (منع) ينصب مفعولين، وبين المضاف إليه، وهو المفعول الأول (المحتاج) بالمفعول الثاني وهو (فضله) والأصل: وسواك مانع المحتاج فضله.

وجاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في النثر، وقد مثل لذلك: بـ"هذا غلام والله زيد، وحكى أبو عبيدة عن العرب: (الشاة لتجتسر فتسمع صوت والله رجلاً)، يريد: هذا غلام زيد، وتسمع صوت رجلاً والله"⁽²⁾.

وجاء الفصل بنعت المضاف كقوله:

ولئن حلفت على يديك لأحلفن * ** يمين أصدق من يمينك مقسم⁽³⁾

حيث فصل بـ(أصدق) وهو نعت لـ(يمين) وهو مضاف، وبين المضاف إليه وهو (مقسم)، والأصل: يمين مقسم أصدق من يمينك.

وجاء الفصل بالنداء نحو قول الشاعر:

كأن برذونَ أبا عصام * ** زيدٍ حمائرٌ دُقُّ باللجام⁽⁴⁾

أي: كأن برذون زيد حمائر، ففصل بين المضاف، وهو (برذون) وبين المضاف إليه، وهو (زيد) بالمنادى، وهو (أبا عصام) وقد حذف حرف النداء، وتقديره: (يا أبا عصام).

وكذلك قول الشاعر (وهو بجير بن أبي سلمة المازني):

وفاق (كعب) بجير منقذٌ لك من * ** تعجيل تهلُكة والخلدُ في سقر⁽⁵⁾

(1) أوضح المسالك 154/1، الشاهد رقم (354)، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد مجد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، (د.ت)، 520/2.

(2) ارتشاف الضرب 1845/4، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 431/2.

(3) شرح ابن عقيل، تحقيق: مجد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، 70/3، الشاهد رقم (242)، وينظر: شرح الأشموني 525/2.

(4) شرح الأشموني 527/2، وينظر: شرح ابن عقيل 72/3، الشاهد رقم (244).

(5) شرح ابن عقيل 71/3، الشاهد رقم (243)، وينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب 1844/4.

فقد فصل بين المضاف وهو (وفاق) وبين المضاف إليه وهو (بجير) بالنداء وهو (كعب)، والأصل: وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

وجاء الفصل بـ(إمّا) بين المضاف والمضاف إليه نحو:

"هما خطتنا إما إسارٌ ومنةٌ*** وإمّا دمٌ والقتل بالحجرٍ أجدُرُ"

فمن روى البيت على جرّ (إسار) فـ(خطتنا) مضاف، و(إسار) مضاف إليه، فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إمّا)⁽¹⁾.

هذه هي أهم المواضع التي يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه.

المبحث الثاني: الفصل بين الموصول والصلة

إن الموصولات كلها- الحرفية والاسمية- غامضة المدلول، مبهمة المعنى؛ ولذلك لا بد لها من شيء يزيل غموضها، ويجلي معناها، فكانت الصلة ضرورية لهذا الغرض؛ "فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول، وتفصل مجمله، وتجعله واضح المعنى، كامل الإفادة، ومن أجل هذا كله لا يستغني عنها موصول اسمي، أو حرفي..."⁽²⁾؛ ولذلك فالصلة هي: "الجملة التي تذكر بعده فتتم معناه، وتسمى: صلة الموصول"⁽³⁾.

ويظهر من الأساليب العربية، ومما أجمع عليه النحاة: أن الموصول وصلته كجزئي كلمة واحدة، فلا يجوز الفصل بينهما على إطلاقه، قال المبرد: "الصلة والموصول كاسم واحد، لا يتقدم بعضه بعضاً، فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره...، واعلم أن الصلة موضحة للاسم"⁽⁴⁾.

وقال ابن مالك: "الموصول والصلة في حكم كلمة واحدة، لا من كل وجه، فالموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها، فحقهما أن يتصلا، ولا تفصل هي ولا شيء منها بأجنبي، وأعني ما لا يتعلق بها، ولا يغني تعلقه بالموصول"⁽⁵⁾.

ومن هنا يظهر أن منع الفصل بين الموصول وصلته ليس على إطلاقه، وإنما يمنع ذلك إذا كان الفاصل بينهما أجنبياً؛ لأن الفاصل الأجنبي ليس من جملة الصلة نفسها، وأما غيره فدللت الشواهد

(1) خزاعة الأدب 500/7.

(2) النحو الواقي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، (د.ت) ط13، 373/1.

(3) جامع الدروس العربية، تأليف: مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ-2005م، ص: 109.

(4) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1430هـ-2009م، 197/3.

(5) شرح الكافية الشافية تأليف: جمال الدين عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، طبع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د.ت)، 308/3.

على جواز الفصل به بين الموصول والصلة، وقد تعددت الفواصل الجائز الفصل بها بين الموصول والصلة، وليس بين النحاة إجماع على إحصاء هذه الفواصل، فتجد بعضها عند أحدهم، ولا تجدها عند غيرهم - كما سيأتي -، وإذا تتبعنا هذه الفواصل التي وردت بها الشواهد فنجد أشهرها - على غير ترتيب في كثرتها وقلتها -:

1- النداء: "وقد فصل بينهما بالنداء فصلاً مستحسناً إن كان الذي يلي المنادى هو المنادى في المعنى، كقول الشاعر:

وأنت الذي يا سعد يؤت بمشهدٍ *** كريمٍ وأثواب المكارم والحمد⁽¹⁾
إلا أنه "إن ولي النداء غير مخاطب لم يجز إلا ضرورة، نحو:
... .. *** فكن مثل من يا ذئب يصطحبان"⁽²⁾.

2- القسم: ومما ورد من الفواصل بين الموصول والصلة: القسم، قال أبو حيان: "الموصول والصلة كجزئي اسم، ولهما الترتيب بتقديم الموصول وتأخير الصلة عنه، ولا يفصل بينهما إلا بجملة الاعتراض، كالقسم، نحو:

ذاك الذي وأبيك يصرفُ مالكَ *** " (3).

وابن مالك يميز الفصل بجملة الاعتراض دون أن يحددها إن كان قسماً أو غيره، قال: "ومن الفصل المستحسن الفصل بجملة الاعتراض كقولي:

... .. ساء من *** وما التشكي نافع يشكو الزمن

أي: ساء من يشكو الزمن، وما التشكي نافع، ففصل بهذه الجملة؛ لأن ذكرها مقوٍ لمعني الكلام"⁽⁴⁾.

أما إذا كان الموصول (أل)، ولا تكون موصولة إلا إذا دخلت على اسم مشتق ك(اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل)، وهنا لا يمكن فصل الموصول عن صلته؛ لأن (أل) لا تأتي إلا متصلة بالاسم الذي بعدها، ويعتبر ذلك الاسم ومرفوعه هو صلته؛ ولكن إذا تقدم معمول الصلة على الموصول، يصبح ترتيب الكلام؛ المعمول أولاً - ورتبته في الأصل بعد الصلة - ثم الموصول وصلته،

(1) شرح الكافية الشافية 308/3.

(2) ارتشاف الضرب 1041/2.

(3) ارتشاف الضرب 1040/2.

(4) شرح الكافية الشافية 311/1.

ومحيء الموصول بعد المعمول يصبح فاصلاً بين الصلة ومعمولها، قال أبو حيان: "فإن كان الموصول (أل) على مذهب من يقول: هو موصول، فلا يجوز الفصل بين (أل) وصلته بشيء ألبتة، وجاء ما ظاهره تقديم معمول الصلة على (أل)، إذا كان الموصول والمعمول مجرورين؛ الموصول ب(من)، والمعمول بحرف جر، نحو قوله - تعالى -: ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [سورة الأعراف آية 21] ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ [سورة الشعراء آية 168]، ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [سورة يوسف آية 20]"⁽¹⁾، وعلى هذا الحكم يكون الموصول قد فصل بين الصلة ومعمولها، ففي المثال الأول تقدم معمول الصلة المجرور باللام وهو (لكما) على الموصول وصلته المجرور ب(من) وهو (الناصحين)؛ فأصبح الموصول (أل) فاصلاً بين الصلة ومعمولها.

وفي المثال الثاني، تقدم معمول الصلة المجرور باللام (لعملكم) على الموصول وصلته المجرور ب(من) وهو (القالين)؛ فأصبح الموصول (أل) فاصلاً بين الصلة ومعمولها.

وفي المثال الثالث - أيضاً - تقدم المعمول المجرور ب(في)، وهو الضمير في (فيه) على الموصول وصلته المجرور ب(من) وهو (الزاهدين)؛ فأصبح الموصول (أل) فاصلاً بين الصلة ومعمولها.

المبحث الثالث: الفصل بين الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) وأسمائها

الأفعال الناسخة للمبتدأ والخبر - وهي كان وأخواتها - تأتي في كثير الأحوال على غير الترتيب الطبيعي للجملة، فإذا كانت هذه الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية يقتضي الأمر أن يلي (كان) أو إحدى أخواتها اسمها الذي هو في الأصل (مبتدأ)، وهو المسند إليه؛ فله أول الذكر في الجملة، ثم يأتي المسند وهو (الخبر) في الجملة الاسمية، وهو الخبر أيضاً للفعل الناسخ، وبما أن الخبر هو محط الفائدة في بيان المعنى؛ فترتيبه الطبيعي بعد الفعل الناسخ واسمه، ولكن قد يتقدم هذا الخبر على الاسم وجوباً إذا كان في الاسم ضمير يعود على الخبر، وأحياناً يتقدم جوازاً لداعٍ بلاغي، أو ضرورة، كما سيأتي؛ ولذلك يجب توسط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه عندما يكون مضافاً إلى "ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: (كان غلام هند بعلمها)، و(ليس في تلك الدار أهلها)"⁽²⁾؛ ففي المثال الأول تقدم خبر (كان) وهو (غلام) على اسمها وهو (بعلمها)؛ ففصل بين (كان) واسمها، وكذلك في المثال الثاني تقدم خبر (ليس) وهو (في تلك الدار) على اسمها وهو (أهلها)؛ ففصل بين (ليس) واسمها.

(1) ارتشاف الضرب 1042/2.

(2) شرح الأشموني 320/1 - 321.

والفصل بين هذه الأفعال وأسمائها بتوسط الخبر بينها مطرد في جميعها، وفي ذلك يقول ابن

مالك :

وفي جميعها توسط الخبر *** أجز وكلُّ سبقه دام حَضَرَ⁽¹⁾

قال ابن عقيل: "مراده أن أخبار هذه الأفعال... إن لم يجب تقديمها على الاسم، ولا تأخيرها عنه، يجوز توسطها بين الفعل والاسم، فمثال وجوب تقديمها على الاسم: قولك: (كان في الدار صاحبها)، فلا يجوز ها هنا تقديم الاسم على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة"⁽²⁾، فإذا لم يكن الاسم متصلاً بضمير يعود على بعض الخبر، جاز الفصل بتوسط الخبر بين هذه الأفعال وأسمائها وعدمه.

ومن الشواهد التي تؤيد ذلك قوله - تعالى -: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الروم آية 47]، وقوله - تعالى -: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [سورة يونس آية 2] ⁽³⁾، ففي الآية الأولى تقدم الخبر (حقاً علينا) على الاسم (نصر المؤمنين)؛ ففصل بين (كان) واسمها. وفي الآية الثانية - أيضاً - تقدم الخبر (عجباً) على الاسم، وهو: المصدر المؤول من (أن والفعل)، وتقديره: (وحيثنا)؛ ففصل بين (كان) واسمها. وقرأ حمزة وحفص: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [سورة البقرة آية 177] بنصب البرِّ. وقال الشاعر:

لا طيب للعيش مادامت منغصةً *** لذاته (4)

ف نجد في الآية على قراءة النصب (ليس البرِّ) تقديم الخبر؛ ففصل بين (ليس) واسمها وهو المصدر المنسب من (أن) وما بعدها، وتقديره - والله أعلم - : (توليئاً وجوهكم قبل المشرق والمغرب برّاً)، وأما في قول الشاعر فتقدم خبر (دام) وهو (منغصةً) على اسمها؛ ففصل الخبر بين (دام) واسمها. ومن ذلك قول الشاعر:

(1) شرح ابن عقيل 1/244.

(2) شرح ابن عقيل 1/245.

(3) ينظر المقتضب 4/87، وقد تعددت الإشارة إلى هذا الموضوع عند المراد في (المقتضب)، ينظر: 343/2، 345، 354، 95/3، 390/4، 391، 101.

(4) أوضح المسالك 1/215، الشاهد رقم (86)، وشرح الأشموني 1/320، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ت)، ص: 129-130، الشاهد رقم (42)، وشرح ابن عقيل 1/245، الشاهد رقم (66)، وشرح الأشموني 1/320.

سلي إن جهلت الناس عتًا وعنهم*** فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ⁽¹⁾

حيث قدم خبر (ليس) وهو (سواءً) على اسمها وهو (عالمٌ)؛ مما جعل هذا التقديم يفصل بين (ليس) واسمها.

ومما تقدم نرى أن الفاصل بين (كان) واسمها هو تقديم الخبر على الاسم، وهناك صور أخرى للفاصل، منها:

تقديم معمول الخبر على الاسم مع بقاء الخبر في ترتيبه بعد الاسم، يقول ابن هشام: "ويجوز باتفاق أن يلي هذه الأفعال معمول خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: كان عندك أو في المسجد زيدٌ معتكفاً"⁽²⁾.

ومن ذلك - أيضاً - أن يتقدم معمول الخبر على هذه الأفعال نفسها لا على اسمها فحسب، وفي هذه الحالة تصبح الأفعال الناسخة هي الفاصل بين معمولي (كان) وأحواتها وبين معمول أخبارها، قال المبرد: "ولو قلت: غلامه كان زيدٌ يضرب، كان جيداً أن تنصب الغلامَ (ب) (يضرب)؛ لأن ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم معموله...، وكذلك لو قلت: غلامه كان زيدٌ ضرب، لكان جيداً؛ لأن (كان) بمنزلة (ضرب)، ألا ترى أنك تقول: ضارباً أخاك ضربت...؟"⁽³⁾.

والأصل: كان زيدٌ يضرب أو ضرب غلامه - في المثالين السابقين -؛ فعندما قدم كلمة (غلامه) وهي معمول الخبر، وهي جملة (يضرب أو ضرب) ففصلت (كان) بين هذا الم معمول، وهو المفعول به (غلامه) وبين اسمها وخبرها.

المبحث الرابع: الفصل بين الفعل والفاعل

الفعل والفاعل هما ركنتا الجملة الفعلية، ومن المعلوم أن الفاعل هو الذي فعل الفعل نحو: قرأ مُجَدِّدُ الصَّحِيفَةِ، أو اتصف بالفعل، نحو: انكسر الزجاج، ومحل الفاعل التأخر عن الفعل وملازمته له، فترتبته الأصلية بعد الفعل مباشرة، وشدة اتصال الفعل بالفاعل تجعل الفصل بينهما غير جائز إلا في مواضع معينة، أو محدودة، ومن أشهرها:

(1) شرح قطر الندى، ص: 129 - 130.

(2) أوضح المسالك 220/1.

(3) المقتضب 101/4 - 102.

تقدم المفعول به على الفاعل، فيفصل بينه وبين فعله، وهو كثير، نحو قوله - تعالى -: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [سورة البقرة آية 124] (1).

وقد توسع ابن جني كثيراً في احتمال ورود تعدد الفواصل بين الفعل والفاعل بالإضافة إلى المفعول به، قال: "ويندرج تحته كثير من المفردات التي يعترتها التقديم والتأخير، كتقديم المفعول به على الفاعل، حيث يفصل بين الفعل وفاعله، نحو: "ضرب زيداً عمرو، وكذلك الظرف، نحو: قام عندك زيداً، وسار يوم الجمعة جعفر، وكذلك الحال، نحو: جاء ضاحكاً زيداً...، وكذلك الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيداً أحد" (2).

وهذه الفواصل التي ذكرها (ابن جني) في هذه الأمثلة، كالفصل بالظرف، والحال، والاستثناء، إلخ، يحتمل ورودها، ولكنه لم يعزها بشواهد من كلام العرب، وأما ما ورد فيه شواهد - فيما أعلم - من صور هذا الفصل فهو الفصل بالمفعول به بين الفعل وفاعله، ومن ذلك، قول الشاعر:

فَقَدَّ والشكُّ بيِّن لي عناءٌ *** بوشك فراقهم صرَّدٌ يصيحُ (3)

ونجد أنه فصل بين الفعل الذي هو (بيِّن)، وبين فاعله الذي هو (صرَّدٌ) بخبر المبتدأ الذي هو (عناءٌ)، وقدم له (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيحُ) (4).

وإذا وازنا بين تركيب البيت كما قاله الشاعر، وبين أن نضع كل كلمة في رتبها الطبيعية، كأن نقول: (فقد بيِّن لي صرَّدٌ يصيح بوشك فراقهم والشك عناء) (5) نجد فرقاً كبيراً في قوة تأثير الأسلوب، وجمال السبك الذي يحقق بهذه الفواصل بين كل متلازمين.

ويعتبر توسط المفعول بين الفعل والفاعل من أكثر الفواصل في هذا الباب، ومما ورد فيه الخلاف بين النحاة في الفصل بالمفعول به بين الفعل والفاعل: إذا كان أحدهما محصوراً، قال الأشموني:

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونوس، بنغازي، ط(2)، 1996م، 338/1.

(2) الخصائص 2/260.

(3) الخصائص 2/267، وفي هذا الشاهد فواصل كثيرة من غير المفعول به الذي يفصل بين الفعل والفاعل، وفيه الفصل بين " (قد) والفعل الذي هو (بيِّن)، وهذا قبيح؛ لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال...، وفصل بين المبتدأ الذي هو (الشك) وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله: (بيِّن لي)...". الخصائص 2/267.

(4) الخصائص 2/267.

(5) أورد ابن جني هذا الترتيب دون موازنته. ينظر: الخصائص 2/267.

"الفاعل المحصور نحو: ما ضرب عمرًا إلا زيدًا، أو إلا أنا، وإنما ضرب عمرًا زيدًا أو أنا"⁽¹⁾، ومنه قول (مجنون ليلي):

"تزودت من ليلي بتكليم ساعة*** فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها"⁽²⁾

حيث فصل بين الفعل الذي هو (زاد) وبين الفاعل الذي هو (كلامها) بتقديم المفعول به الذي هو (ضعف) على الفاعل. ومنه قول (دعبل الخزاعي):

ولما أتى إلا جموحاً فؤاده*** ولم يسئل عن ليلي بمال ولا أهل

حيث قدّم المفعول المحصور، وهو قوله: (إلا جموحاً)؛ ففصل بين الفعل (أتى) وفاعله (فؤاده)⁽³⁾.

وإنما كان الفصل بين الفعل والفاعل يخالف الأصل؛ لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، إلا أننا نجد في كثير من الأساليب ما يجب فيه تقديم المفعول به على الفاعل، كما ورد في الآية السابقة في قوله - تعالى -: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [سورة البقرة آية 124]، وذلك لأنه لو قدم الفاعل وأخر المفعول، للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذه حالة وجوب، أما في حالة الاختيار فجاءت الفصل وعدمه، نحو قول الشاعر:

"جاء الخلافة أو كانت له قدراً*** كما أتى ربّه موسى على قدرٍ

فلو قيل: كما أتى موسى ربّه، جاز"⁽⁴⁾؛ لأن الضمير هنا في كلمة (ربّه) يعود على متقدم لفظاً ورتبةً.

المبحث الخامس: الفصل بين حرف العطف والمعطوف

هذا النوع من الفصل لا يتحقق إلا في عطف (النسق) الذي هو "التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف"⁽⁵⁾، وهي: (الواو، الفاء، ثم، أو، أم، حتي، بل، لا، لكن)، "التي تقتضي أن يكون ما بعدها تابعاً لما قبلها في الإعراب، ويسمى ما بعد حرف العطف معطوفاً، وما قبلها

(1) شرح الأشموني 312/2.

(2) شرح الأشموني 114/2، رقم الشاهد (273).

(3) شرح الأشموني 115/2، والذي أجاز تقديم المحصور هو الكسائي، وذهب بعض البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً، واختاره الجزولي. ينظر: شرح الأشموني 116/2.

(4) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 184.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص: 301، وشرح ابن عقيل 184/3.

معطوفاً عليه"⁽¹⁾، وإذا كان المعطوف تابعاً للمعطوف عليه فالأولى أن يكون أقرب شيء إليه، ولكن تأتي بعض الفواصل فتفصل بين المعطوف وحرف العطف، منها:

"الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمعطوف المرفوع، أو المنصوب، إذا لم يكن الفاصل معطوفاً، بل كان معمولاً من غير عطف... نحو: ضرب زيدٌ وعمراً بكرٌ، وجاءني زيد واليوم عمرو"⁽²⁾، وهذا الفاصل الذي يفصل بين حرف العطف والمعطوف لم يطرد إلا في المرفوع والمنصوب، ولم يختلف العلماء في هذا، ولا يجوز في المجرور، نحو: "مررت اليوم بزيد وأمس عمرو، كما لا يجوز: مررت بزيد وأمس خالد"⁽³⁾، وعلى هذا نقول في المثال الأول: مررت اليوم بزيد وعمرو أمس. وفي المثال الثاني: مررت بزيد وخالد أمس.

ومن الفواصل الأخرى التي ورد ذكرها في مثل هذه الأساليب: الفصل بالقسم بين العاطف والمعطوف، إذا كان المعطوف غير مجرور، نحو: "قام زيدٌ ثم والله عمرو؛ لأنه لم يكن المعطوف جملة، فلا تقول: ثم والله قعد عمر؛ لأنه يكون الجملة إذن جواباً للقسم، فيلزمها حرف الجواب، فلا يكون ما بعد القسم عطفاً على ما قبله، بل الجملة القسمية إذن معطوفة على ما قبلها"⁽⁴⁾.

ومما ورد فيه الفصل بين حرف العطف والمعطوف، قول الشاعر:

"يوماً تراها كمثل أردية العَصِّ *** سب ويوماً أديمها نغلاً"

فإنه أراد: تراها يوماً كمثل أردية العَصِّ وأديمها يوماً آخر نغلاً؛ ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله وهو (ها) من تراها"⁽⁵⁾.

ومن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قول لبيد:

"فصلقنا في مراد صلقةً *** وصداءٍ الحقتهم بالشلل"⁽⁶⁾.

المبحث السادس: الفصل بين (إن وأخواتها) وأسمائها

إن الفصل بين (إن وأخواتها) وأسمائها ليس متسعاً كما هو في الأفعال الناسخة (كان وأخواتها)، على الرغم من اتفاقهما (أي: كان وإن) في نسخ الجملة الاسمية، ولم يرد في هذا الباب-

(1) التمهيد في النحو والصرف، تأليف: محمد مصطفى رضوان وآخرين. منشورات جامعة بنغازي، ط(2)، 1395هـ، ص:407.

(2) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ-2004م، 3/480.

(3) دراسات لأسلوب القرآن الكريم 380/3

(4) دراسات لأسلوب القرآن الكريم 484/3.

(5) الخصائص 270/2.

(6) الخصائص 271/2.

فيما أعلم- من مسوغات الفصل بين (إن وأخواتها) وأسمائها إلا ما كان من تقدم معمول الخبر على الاسم، فيفصل بين (إن وأسمائها) وما عدا هذا الموضع لا نجد مواضع أخرى، فمعمول الخبر "يجوز أن يتقدم على الاسم، إن كان ظرفاً، أو مجروراً بحرف جر، نحو: (إن عندك زيداً مقيماً)، وقال الشاعر:

فلا تلحني فيها، فإني بحبها *** أخاك مصابُ القلب جمّ بلابله⁽¹⁾.

وقد علق البغدادي على هذا الشاهد بقوله: "كأنك أردت: إن زيداً راغب، وإن زيداً مأخوذاً، ولم تذكر (بك) ولا (فيك)"⁽²⁾، ومعنى ذلك أنه أراد أن يقول: إن فيك زيداً راغباً، أو إن بك زيداً مأخوذاً؛ فنجد أن كلمتي (فيك، وبك) جاءتا معمولين لخبر (إن) في الجملتين، ففصلنا بين (إن) واسمها).

وأما تعليقه على الشاهد السابق (البيت) فقال: "وقال (أبو علي) في إيضاح الشعر: الظرف قد استجيز فيه من الاتساع ما لم يستجز في غيره؛ ألا ترى أنه قد جاء (فلا تلحني فيها) - البيت-؛ ففصل بقوله: (بحبها) بين (إن) واسمها، ولو كان مكان الظرف غيره⁽³⁾ لم يجز ذلك، والظرف متعلق بالخبر، كأنه قال: إنَّ أخاك مصابُ القلبِ بحبِّها"⁽⁴⁾، والجار والمجرور هنا هما معمولوا الخبر، وهو من التقديم الجائز وليس من الواجب.

وورد الفصل بين (كأن) من أخوات (إن) واسمها، كما في قول الشاعر:

"فأصبحت بعد خطِّ بجمتها *** كأنّ قفراً رسومها قلماً

أراد: فأصبحت بعد بجمتها قفراً كأنّ قلماً خطِّ رسومها...؛ ففصل بين (كأن) واسمها الذي هو (قلماً) بأجنبيين، أحدهما (قفراً) والآخر (رسومها)"⁽⁵⁾.

(1) الخزانة 452/8.

(2) الخزانة 452/8.

(3) يقصد بالظرف هنا: الجار والمجرور.

(4) الخزانة 452/8.

(5) الخصائص 268/2.

الختامة:

كما سبق ذكره وبيانه من خلال تتبع ظاهرة الفصل بين المتلازمين، يمكن تلخيص بعض النتائج في الآتي:

- 1- إن ظاهرة الفصل بين المتلازمين نجدها في كثير من الأساليب العربية الفصيحة، وفي مقدمتها الكتاب العزيز، وكذلك هي ظاهرة تتاب العُمد كالفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، وتتأب غيرهما، كالموصول والصلة والمضاف و المضاف إليه.
- 2- لم يتفق العلماء على جميع ما وقع فيه الفصل، ولكنهم اتفقوا على بعض مواضعه؛ كالفصل بين المتضامين، واختلفوا في غير ذلك.
- 3- من أشهر ما يقع به الفصل بين المتلازمين: (الظرف والجار والمجرور)، وهذا مما أجمع على جوازه علماء النحو.
- 4- تتعدد الفواصل - غير الظرف والجار والمجرور- ولكنها ليست محل إجماع، ومن أكثر الفواصل الأخرى وروداً: المفعول به، والقسم، والنداء، ثم تأتي بعض الفواصل الأخرى من غير تحديد.
- 5- يوجد أحياناً أكثر من فاصل في أسلوب واحد، كما تبين في بعض الشواهد.
- 6- يترتب على الفصل بين المتلازمين ما يغير في نسج العبارة وترتيب الكلام- في كثير من الأحوال-، سواء أكان ذلك بالتقديم والتأخير، أم بإقحام فواصل بين المتلازمين نحوياً.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص.
- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان مُجَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(1)، 1418هـ - 1998م.
- 2- الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن مُجَّد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط(4)، 1380هـ - 1960م.
- 3- أوضح المسالك، تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصاري، تحقيق: مُجَّد محيي الدين، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- 4- التمهيد في النحو والصرف، تأليف: مُجَّد مصطفى رضوان وآخرين، منشورات جامعة بنغازي، ط(2)، 1395هـ - 1975م.
- 5- جامع الدروس العربية، تأليف: مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة، 1426هـ - 2005م.
- 6- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام مُجَّد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(4)، 1427هـ - 2006م.
- 7- الخصائص: تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: عبد الحكيم بن مُجَّد، المكتبة التوفيقية بمصر(د، ت).
- 8- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: مُجَّد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ - 2004م.
- 9- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد مُجَّد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت).
- 10- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قارونس، بنغازي، ط(2)، 1996م.

- 11- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
- 12- شرح قطر الندى وبل الصدى، تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: مُجَّد محيي الدين عبد الحميد، (د. ن)، (د. ت).
- 13- شرح الكافية الشافية، تأليف: جمال الدين عبد الله بن مُجَّد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د. ت).
- 14- المقتضب، تأليف: أبي العباس مُجَّد بن يزيد المبرد، تحقيق: مُجَّد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1430هـ - 2009م.
- 15- النحو الوافي، تأليف: عباس حسن، دار المعارف، ط(13)، (د. ت).